مرصد الحماية الإجتماعية
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

دليل الحماية الإجتماعية لتقييم أنظمة الحماية الإجتماعية في البلدان العربية - الأردن

2023

دليل الحماية الإجتماعيـة لتقييم أنظمة الحمايـــة الإجتماعيـة في البلـــدان العربيـــــــــة - الأردن

يهدف مرصد الحماية الاجتماعية الذي أنشأته شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى رصد ملائمة وفعالية أنظمة الحماية الاجتماعية من منظور تنموي \ حقوقي في لبنان والعراق ومصر والأردن وتونس والمغرب واليمن، ويقدم رؤى وتوصيات لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية في هذه البلدان. إن المرصد لا يغطي مجمل السياسات الاجتماعية، ولا مجمل الانفاق الاجتماعي، بل يرصد أحد مكوناتها المتمثل في أنظمة الحماية الاجتماعية.

تم إنتاج هذا العمل بدعم من منظمة أوكسفام.

الأردن

يقعُ الأردنُّ في التَّرتيبِ الثاني بين الدُّولِ المشمولةِ بهذا التَّقرير، حيثُ تبلغُ قيمةُ دليلِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ 100/54، بتأخُّر 10 نقاطٍ مئويَّةٍ عن تونس. ويحتلُّ الأردنُّ المرتبةَ الأولى في الدَّليلِ الفرعيِّ لمجالِ الخصائصِ العامَّةِ لنظامِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ، والتَّرتيبَ الثاني في النَّتائجِ والإنفاقِ، والثَّالثَ في السِّياساتِ والتَّغطيةِ، والخامسَ في آليَّاتِ التَّنفيذ.

أمّا لجهةِ المكوِّناتِ الفرعيَّةِ للدَّليل – مع لَحظِ الأوزان - فهي 25/14 لمستوى السِّياسات، و25/15 لآليَّاتِ التَّنفيذ، و50/25 للنَّتائج. ومع تحويل هذه القيم إلى نسبةٍ مئويَّةٍ للإنجاز، يكونُ الأردنُّ قد أنجزَ 56% في السِّياسات، و60% في آليَّات التَّنفيذ، و 50% في النَّتائج. ويُلاحظ وجود الفجوة نفسها بين التَّخطيط والتَّنفيذ. وبالمقارنة مع المغرب، فإنَّ المغرب متقدِّم على الأردنِّ في مستويي السِّياسات وآليَّات التَّنفيذ، إلّا أنَّ الأردنَّ متقدِّم على مستوى النَّتائج، وحيثُ أنَّ لهذا المستوى ضعفَ وزنِ المستويين الآخرين، وهذا ما يُفسِّر كون الأردنِّ والمغرب يحصلان على نتائجَ متقاربةٍ جدًّا (54 و53)، بحكم الوزن المضاعف للنَّتائج الذي يُعوِّض تقدُّم المغرب في المستويين الآخرين. ولكن يبقى التَّقييم النَّوعي للتَّقدُّم المُحقَّق في مستوى النَّتائج سلبيًّا بشكلٍ طفيفٍ (50% أي عند العتبة بين التَّقييم السَّلبي والتَّقييم الإيجابي).

الشكل البياني 1: نسبة الإنجاز في مكونات دليل الحماية الاجتماعية – الاردن

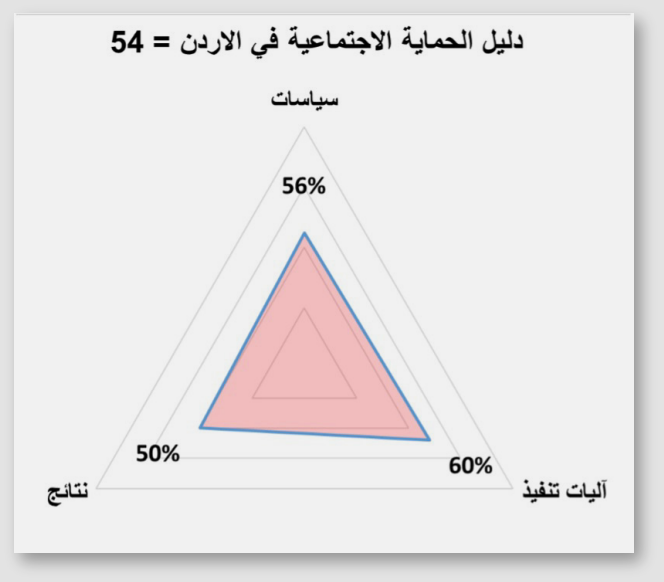

الأدلة الفرعية

يعرضُ الشَّكل 2 قيمُ الأدلَّةِ الفرعيَّةِ السِّتة (ثلاثةٌ للمستويات وثلاثةٌ للمجالات)، وهي أدلَّةٌ تُحسَبُ كمتوسِّطاتٍ بسيطةٍ (بدون أوزان) لقيم المؤشِّراتِ الثَّلاثة المُكوِّنةِ لكلِّ مجالٍ أو مستوى، بما يمكنُ من تظهير نقاطِ القوَّةِ والضَّعفِ النِّسبيَّةِ في نظامِ الحمايةِ الاجتماعيَّة.

تتمثَّلُ نقاطُ القوَّةِ في الحالةِ الأردنيَّةِ في مجالِ الخصائصِ العامَّةِ للنظامِ لجهةِ منظورِ الحقِّ والتَّكاملِ والشَّفافيَّةِ، وفي وجودِ 8/7 من المكوِّناتِ المُفترضَةِ في نظامِ الحمايةِ الاجتماعيَّة. كما أنَّ آليَّاتِ التَّنفيذِ فعَّالةٌ نسبيًّا.

أمَّا نقاطُ الضَّعفِ فهي في النَّتائجِ ومستوى التَّغطيةِ، ذلك أنَّه على الرَّغمِ من نقاطِ القوَّى السَّابقةِ الذِّكر، فإنَّ الإنجازَ المُحقَّقَ أقلُّ ممَّا يُفترضُ أن يكونَ عليه، ولا يزالُ خمسين بالمائةِ من السُّكَّانِ دونَ تغطيةٍ اجتماعيَّةٍ بأحدِ برامجِ الحمايةِ الاجتماعيَّة، وتنخفضُ نسبةُ التَّغطيةِ الفعليَّةِ للفئاتِ الأربعةِ المُحدَّدةِ في الدَّليل (المؤشِّر التَّاسع) إلى 41%. وبالنِّسبةِ إلى اللَّامساواة، فإنَّ نسبةَ تغطيةِ الشَّريحةِ الخُمسيَّةِ الأكثرِ ثروةً بالتَّأميناتِ الاجتماعيَّةِ تبلغُ مرَّتينِ ونصفَ التَّغطيةِ التي تتمتَّعُ بها الشَّريحةُ الخُمسيَّةُ الدُّنيا. وأخيرًا، فإنَّ قيمةَ التَّحويلِ النَّقديِّ للأسرِ المستفيدةِ من هذا النِّظامِ غيرُ كافيةٍ ولا تُمثِّلُ سوى 40% من 60% من وسيطِ الدَّخل.

الشكل البياني 2: قيم الأدلة الفرعية للمستويات والمجالات - الاردن

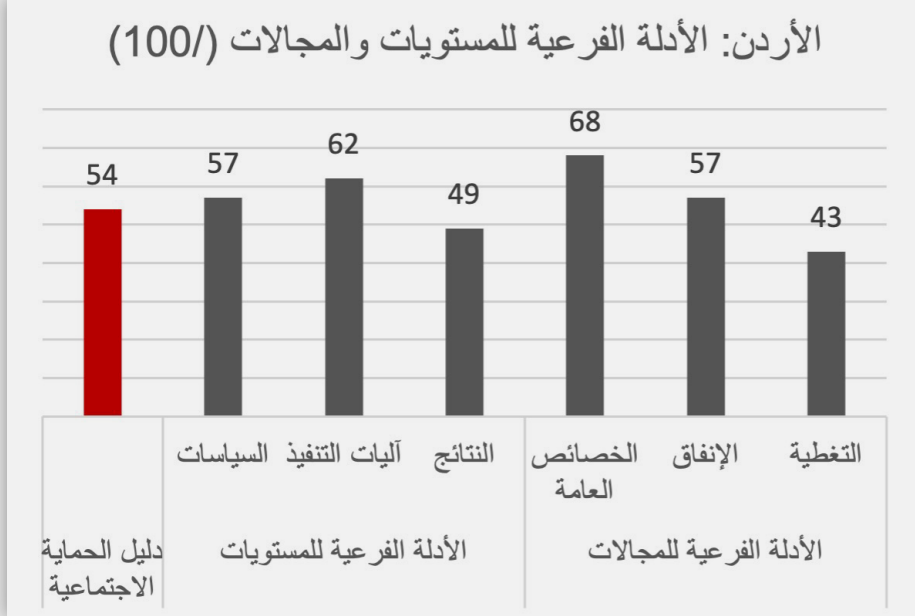

القيمُ القياسيَّةُ للمؤشِّراتِ التِّسعة - الأردن

بالنِّسبةِ إلى المؤشِّراتِ الإفراديَّةِ وعددُها تسعة، يُلاحظُ حصولُ مؤشِّرٍ واحدٍ على تقييمٍ إيجابيٍّ هو المؤشِّر الخامس، وحصلت 4 مؤشِّراتٍ على تقييمٍ إيجابيٍّ (1 و3 و4 و 7)، و4 مؤشِّراتٍ على تقييمٍ سلبيٍّ (2 و6 و8 و9). ويعني ذلك وجودَ ثغراتٍ ونواقصَ هامَّةٍ في نظامِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ في الأردن، لا سيَّما كلُّ ما يتعلَّقُ بمستوى الإنفاقِ وفعاليَّةِ مساعدةِ الأسرة، واللّامساواةِ والتَّغطيةِ الفعليَّة. ويُلخِّصُ الجداولان 1 و2 هذه النَّتائج.

الجدول 1: قيمُ الأدلَّةِ والمؤشِّراتِ الإفراديَّةِ التِّسعة للمغرب (من أصل 100)

الأردن	الخصائص	الانفاق	التغطية
سياسات	75	45	50
آليات تنفيذ	63	85	38
نتائج	68	40	41

الجدول 2: عدد فئات التقييم للأدلة الفرعية مع التقييم النوعي حسب الألوان المعتمد

الاردن – فئة التقييم النوعي للمؤشرات	إيجابي جدا 100-76	إيجابي 75-51	سلبي 50-26	سلبي جدا 25-0
عدد مرات التقييم النوعي	1	4	4	0

تفصيلُ المؤشراتِ الإفراديةِ التسعةِ المُكَوِّنةِ للدليلِ

للمزيدِ من التَّفصيل، يُلخِّصُ الجدولُ 3 (التَّالي) وضعيَّةَ المؤشِّراتِ التِّسعةِ التي يتكوَّنُ منها الدَّليل. ويمكنُ الاطِّلاعُ على التَّفاصيلِ والتَّوضيحاتِ الضَّروريَّةِ عن المؤشِّراتِ والمتغيِّراتِ وطرقِ حسابها في المنهجيَّةِ المُفصَّلة.

الجدول 3: المؤشرات التسعة لدليل الحماية الاجتماعية في الاردن (من أصل 100)

الأردن (54)				
رقم المؤشر	موضوع التقييم	المؤشر المعتمد	قيمة المؤشر (من 100)	تعليق
1	الإطار القانوني وتصميم النظام	متوسط نقاط 3 أسئلة: اعتماد منظور الحق، التكامل، الشفافية	75	تقييمُ الأسئلةِ الثلاثة: منظورُ الحقِّ والتكامل والشفافيةِ هو 3. وقيمةُ المؤشرِ هي 100/75، وهو تقييمٌ إيجابيٌّ يعبرُ عن اقترابِ التشريعِ وتصميمِ نظامِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ من منظورِ الحقِّ، وهو عند عتبةِ الانتقالِ من تقييمٍ إيجابيٍّ إلى إيجابيٍّ
2	الإنفاق على الحماية من الناتج المحلي	الإنفاق على الحماية الاجتماعية من الناتج المحلي (%) مقارنة بالعتبة الموصى بها (10%)	45	ينفقُ الأردنُ 4.5% من ناتجه المحليِّ على الحمايةِ الاجتماعيَّة، وهذا أقلُّ من نصفِ النسبةِ الموصى بها وهي 10%. والتقييمُ هنا سلبيٌّ (45 نقطةً من أصلِ 100).
3	التغطية بأحد أنظمة أو برامج الحماية	نسبة التغطية بأحد أنظمة أو برامج الحماية الاجتماعية من إجمالي السكان	50	50% من السكانِ في الأردنِ مشمولونَ بأحدِ أنظمةِ الحمايةِ الاجتماعيَّة، أو أحدِ برامجِها المتخصصةِ أو الفئويَّةِ بما في ذلك المساعدةُ الاجتماعيَّة. والتقييمُ هنا هو سلبيٌّ ويقعُ تمامًا عند عتبةِ التقييمِ الإيجابيِّ مع 100/50.
4	المرونة والاستجابة للطوارئ	متوسط نقاط تقييم الاستجابة لأربع فئات من الطوارئ (حروب، أزمات داخلية، كورونا، أزمات موضعية)	63	اعتمدَ الأردنُ الحالاتَ الأربعةَ للطوارئ نظرًا لكونه يستضيفُ أعدادًا كبيرةً من اللاجئينَ السوريين، وهي من تبعاتِ الحرب، كما أنه تأثرَ على امتدادِ العقودِ السابقةِ بالحروبِ في البلدانِ المحيطة. تقييمُ الاستجابةِ إيجابيٌّ (4/3) بالنسبةِ إلى جائحةِ كورونا، وأيضًا 3 بالنسبةِ إلى الأزماتِ الموضعية، في حينِ هو 2 بالنسبةِ إلى الحروبِ والنزاعاتِ والأزماتِ الداخلية، الأمرُ الذي يعني أنه لا بدَّ من تحسينِ الاستجابةِ في هذين المجالين. وبذلك يكونُ متوسطُ تقييمِ الحالاتِ الأربعةِ هو 100/63، وهو تقييمٌ يقعُ في منتصفِ فئةِ التقييمِ الإيجابيِّ.
5	الاستقلالية في مصادر التمويل	نسبة التمويل الوطني من إجمالي تمويل الحماية الاجتماعية	85	تغطي المصادرُ الوطنيَّةُ 85% من تمويلِ الحمايةِ الاجتماعيَّة، وهو مؤشرُ استقلاليَّةٍ متقدمٌ نسبيًّا، ويقعُ ضمنَ فئةِ التقييمِ إيجابيٍّ جدًا مع علامةٍ 100/85.
6	اللامساواة في التغطية حسب الثروة	نسبة التغطية بالحماية الاجتماعية للخميس الأدنى من الدخل/الثروة مقارنة بنسبة الحماية للخميس الاعلى	38	هذا المؤشرِ يمثل نسبةَ التغطيةِ بالتأمينِ الاجتماعيِّ للفقراء (الخميس الأدنى) إلى التغطيةِ بالتأمينِ الاجتماعيِّ للخميس الأعلى، وهي 38%. ويعني ذلك وجودُ لا مساواةٍ هامةٍ (الأغنياء مشمولونَ بالتغطيةِ مرتين ونصف أكثرَ من الفقراء)، وعلامةٌ ونقطةُ تقييمِ هذا المؤشر هي 100/38، وهو تقييمٌ سلبي.
7	مكونات النظام والاستثناءات	متوسط نقاط نسبة المكونات من أصل 8 معتمدة في منظمة العمل الدولية، والاستثناءات المشمولة من أصل خمس فئات.	68	يتكونُ هذا المؤشرُ من متغيرين. في المتغيرِ الأول، يعني أن نظامَ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ الأردنيَّ يشملُ 8/6 من المكوناتِ المعتمدةِ لدى منظمةِ العملِ الدوليَّة، ونقطةُ هذا المتغيرِ هي 100/75، وهو تقييمٌ إيجابي. المتغيرُ الثاني يتعلقُ بالاستثناءات، حيثُ 2 من أصل 5 مستثناةٍ من النظام (العملُ غيرُ المهيكل، النازحونَ داخليًّا)، و3 فئاتٍ مشمولة، ونقطةُ التقييمِ لهذا التغيرِ هي 100/60. وبذلك يكونُ المتوسطُ وهو نقطةُ تقييمِ المؤشرِ 68%، وهو تقييمٌ إيجابي.
8	فعالية الدعم الذي يصل للأسرة المستفيدة	نسبة قيمة التحول النقدي في أنظمة دعم الاسر الفقيرة، الى 60% من وسيط دخل الاسرة.	40	متوسطُ قيمةِ التحويلاتِ الشهريةِ التي تحصلُ عليها الأسرةُ المشمولةُ بنظامِ شبكاتِ الأمانِ الاجتماعي، 40% من قيمةِ 60% لوسيطِ الدخل، الذي يمثلُ خطَّ الفقرِ النسبي. ونقطةُ التقييم 100/40 تعبرُ عن تقييمٍ سلبي، وهذا مؤشرٌ لفعاليةِ المساعدةِ المقدمةِ للأسرةِ الفقيرة.
9	التغطية الفعلية للفئات المعنية بأربع مكونات رئيسية للحماية	متوسط التغطية الفعلية للفئات السكانية المعنية في 4 مجالات: منافع عائلية وأطفال، صحة، تأمين ضد البطالة، معاشات التقاعد.	41	يحسبُ هذا المؤشرُ كمتوسطٍ لنسبِ تغطيةِ الفئاتِ الاجتماعيةِ الرئيسيةِ التاليةِ بأنظمةِ الحمايةِ الاجتماعية، وهي: 50% من الأسر للمنافعِ العائليةِ والأطفال، و 65% للمنافعِ الصحية، و5% لمنافعِ التأمينِ ضدَّ البطالة، و43% لمنافعِ الشيخوخة. والمتوسطُ هو 42%. وتكونُ نقطةُ التقييمِ 100/41، وهي أكثرُ تعبيرًا عن التغطيةِ الفعليةِ من النسبةِ الواردةِ في المؤشرِ الثالث، وذلك لشمولِ هذا الأخيرِ على المستفيدينَ من التحويلاتِ النقديةِ للفقراءِ وبرامجِ أخرى.

الحماية الاجتماعية في الأردن: خُلاصات[1]

السِّياساتُ في الأردنِّ شديدةُ الالتزامِ بالتَّوجُّهاتِ العولميَّة، سواءٌ من خلالِ علاقاتِه الثُّنائيَّةِ مع الدُّول، أو علاقتِه مع المؤسَّساتِ الماليَّةِ الدُّوليَّة. وقَّعَ الأردنُّ حتى الآن تسع اتِّفاقاتٍ متعاقبةٍ مع صندوقِ النَّقدِ الدُّولي، عدا عن اتِّفاقاتِه المتعدِّدةِ مع البنكِ الدُّوليِّ ومع جهاتٍ دوليَّةٍ وإقليميَّةٍ أخرى. وتتميَّزُ كلُّ هذه الاتِّفاقاتِ بكونِها تندرجُ في سياقِ إدماجِ الأردنِ في العولمةِ والالتزامِ بتوجُّهاتِها، بما في ذلك ما يتعلَّقُ بالسِّياساتِ الاقتصاديَّةِ والاجتماعيَّةِ ومن ضمنها فلسفةُ وتصميمُ أنظمةِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ فيها.

هذه التبعيَّةُ للتَّوجُّهاتِ العولميَّةِ لا تعودُ حصرًا إلى ما يمكنُ اعتبارهُ الخياراتِ الطَّوعيَّةَ للحكومةِ الأردنيَّة، بل تفرضُها أيضًا ضروراتٌ سياسيَّةٌ (استقرارُ النِّظامِ السِّياسيِّ والحاجةُ إلى الدَّعمِ السِّياسيِّ في منطقةٍ شديدةِ الاضطراب) وضروراتٌ اقتصاديَّةٌ (حجمُ الدُّيونِ الخارجيَّةِ والحاجةُ إلى الدَّعمِ الماليِّ والاقتصاديِّ والاتِّفاقيَّاتِ التِّجاريَّةِ والاقتصاديَّةِ لتسييرِ أمورِ الاقتصادِ في بلدٍ محدودِ الموارد). لذلك، فإنَّ القواعدَ المحدَّدةَ لنظامِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ في الأردنِ مُلتزمةٌ بدقَّةٍ أكبر بالتَّوجُّهاتِ السَّائدةِ عالميًّا في هذا المجال، لا سيَّما الاعتمادُ على المساعداتِ الاجتماعيَّةِ القائمةِ على مبدأ الاستهداف، وحصرُ مهامِّ نظامِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ باستراتيجيَّاتِ مكافحةِ الفقر، واعتمادُ الإجراءاتِ التَّقشفيَّةِ في المجالاتِ الاجتماعيَّةِ على نحوٍ خاصٍّ، والتَّوجُّهُ إلى زيادةِ أدوارِ القطاعِ الخاصِّ في تقديمِ الخدماتِ الاجتماعيَّةِ الأساسيَّةِ على حسابِ التزاماتِ الدَّولةِ في توفيرِها، لا سيَّما في مجالي التَّعليمِ والرِّعايةِ الصِّحيَّة، والتَّعاملُ مع الحمايةِ الاجتماعيَّةِ من منظورٍ محاسبيٍّ ماليٍّ تحتَ مُسمَّى الاستدامةِ الماليَّة.

في مستوى آخر، لا بدَّ من ملاحظةِ خصائصَ أخرى للسِّياساتِ الاجتماعيَّةِ ونظامِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ، من ضمنها النَّاجمة عن الخصائصِ والسِّياقاتِ التَّاريخيَّةِ التي عرفَها الأردن

الخاصيَّةُ الأولى هي الطَّبيعةُ الأبويَّةُ لنظامِ الحكمِ وللعلاقاتِ المجتمعيَّة (دورٌ كبيرٌ للعشائرِ والعائلات) المتلازمُ مع تركيبةٍ سكانيَّةٍ متنوِّعة، لاسيَّما وجودُ نسبةٍ هامةٍ من المواطنينَ الأردنيينَ من أصلٍ فلسطيني. وبناءً على ذلك، فإنَّ مفهومَ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ يتسمُ بالطابعِ الأبويِّ ومنطقِ المساعدةِ القائمِ على الروابطِ العائليَّةِ والعشائريَّة، إضافةً إلى الولاءِ السِّياسي (وهذه خاصيَّةٌ نجدُها في دولٍ عربيَّةٍ أخرى، إلاَّ أنَّها شديدةُ الوضوحِ في الحالةِ الأردنيَّة)، ويترافقُ ذلك أيضًا مع تنامي دورِ كبارِ رجالِ الأعمالِ والمصارفِ في التأثيرِ على مضمونِ السِّياساتِ الاقتصاديَّةِ والاجتماعيَّة. وهذه الصِّيغةُ بعيدةٌ عن منظورِ الحقِّ.

الخاصيَّةُ الثانية هي الدَّورُ الكبيرُ الذي يلعبُه جهازُ الدولةِ نفسُه كشبكةِ أمانٍ وشبكةِ توظيفٍ استنادًا إلى القاعدةِ الأبويَّةِ التي سَبَقَ الإشارةُ إليها. وبهذا المعنى، فإنَّ توفيرَ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ بأساليبَ حديثةٍ يتمُّ أساسًا من خلالِ التوظيفِ في القطاعِ العامِ العسكريِّ والأمنيِّ والمدنيِّ، حيثُ يُوفِّرُ النِّظامُ السِّياسيُّ منافعَ متقدِّمةً للموظَّفين في هذه القطاعاتِ مقارنةً بالفئاتِ السُّكَّانيَّةِ الأخرى (تأميناتُ التَّقاعدِ وإصاباتِ العملِ والأمومةِ والعجزِ والوفاة، بالإضافةِ إلى توفيرِ الرِّعايةِ الصحِّيَّة).

الخاصيَّةُ الثالثة تتمثَّلُ في أنَّه مع التَّقدُّمِ في الزمنِ وتطوُّرِ التَّوجُّهاتِ الدوليَّة، وأيضًا مع التَّحوُّلاتِ الإقليميَّةِ والوطنية، والاندماجِ المتزايدِ للأردنِ في نظامِ العولمة، أدخلَ

[1] تستند هذه الفقرة الى تحليل فريق الشبكة العربية ونتائج الدليل التي سبق عرضها، كما تستند الى التقرير الوطني عن لحماية الاجتماعية في مصر الذي أعده الخبير الوطني. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للتقرير على الرابط التالي: .....

الأردنُ بشكلٍ متوسِّعٍ نظامَ الحمايةِ الاجتماعيَّة القائمَ على أساسِ الاشتراكاتِ في القطاعِ الخاصِّ المهيكل. وبذلك، صرنا أمامَ نظامٍ مركبٍ بين التَّوجُّهاتِ الأبويَّةِ التقليديَّة، وتوجُّهاتِ العولمةِ التي أدخلَت منظوماتِ شبكاتِ الأمانِ الاجتماعيِّ وبرامجَ التحويلاتِ النَّقديَّة، وفكرةَ البرامجِ المتخصِّصةِ الموجَّهةِ لفئاتٍ معينةٍ ضمنَ منطقِ مكافحةِ الفقر، مع استمرارِ النظرةِ الأبويَّةِ المتجاورةِ مع المقارباتِ التقنيَّةِ الحديثة.

من جهةٍ أخرى، يشهدُ الأردنُّ تصاعدًا مستمرًّا في الأسعار مع صعوباتٍ اقتصاديَّة تؤدي إلى تراجعِ أحوالِ المعيشةِ وتزايدِ الحاجةِ إلى الحمايةِ الاجتماعيَّة. وتتزاحمُ في هذا الصَّددِ إجراءاتٌ حكوميَّةٌ تركزُ على توزيعِ المساعداتِ وبعضِ البرامجِ القطاعيَّةِ من جهةٍ، مع آثارِ السِّياساتِ الاقتصاديَّة مَن جهةٍ أخرى التي تتَّجهُ نحوَ المزيدِ من الخصخصةِ بما في ذلك توسُّعُ القطاعِ الخاصِّ في الخدماتِ التعليميَّةِ والصِّحيَّة، إضافةً إلى زيادةِ الرسومِ والضرائبِ غيرِ المباشرةِ (الضريبةِ العامَّةِ على المبيعاتِ والضرائبِ المقطوعةِ بشكلٍ خاص)، دونَ وجودِ فرصٍ لنموٍّ اقتصاديٍّ تضمينيٍّ في اقتصادٍ يعاني من مشكلاتِهِ الخاصَّة، ومن المشكلاتِ الإضافيَّةِ التي تشكِّلُها ضغوطُ الأزمةِ السُّوريَّة على الاقتصاد.

أمَّا استجابةُ الحكومةِ لهذه الضغوط فهي تذهبُ باتجاهِ تكريسِ توجُّهِ الاستهداف، وإبقاءِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ أسيرةَ خططِ مكافحةِ الفقر، والالتزامِ بالوصفاتِ التي يقدمُها البنكُ الدوليُّ وصندوقُ النَّقدِ الدوليّ في هذا المجالِ، لاَ سيَّما توجُّهَيْن رئيسيَّين:

• **الأوَّل** هو الضغطُ على كتلةِ الأجورِ تماشيًا مع النصائحِ المشار إليها، وهذا يشملُ القطاعَيْن العامِّ والخاصِّ.

• **الثاني** هو الضغطُ التشريعيُّ والعمليُّ على الحركةِ النقابيَّةِ والحركةِ المدنيَّة من خلال تعديلِ بعضِ التشريعاتِ أو سنِّ قوانينَ تقلِّصُ من الحقوقِ الاجتماعيَّةِ المكتسبةِ سابقًا، و/أو تقيدُ حريةَ العملِ النقابيِّ والمدنيِّ وتحدُّ من قدرته على الاعتراضِ على تقليصِ الحمايةِ الاجتماعيَّة. وقد حصلت عدةُ مواجهاتٍ بين الحركةِ المدنيَّةِ والنقابيَّةِ والسياساتِ الحكوميَّةِ خلالَ السنواتِ الأخيرة، بعضها يقعُ في صلبِ الحمايةِ الاجتماعيَّة.

المجتمع المدني وإصلاح الحماية الاجتماعية

على الرغم من توفر العناصر الأساسية للحماية الاجتماعية المعروفة عالميًّا، إلاَّ أنَّ هذه المنظومة تفتقرُ إلى التكاملِ والفعاليَّة، والالتزام بمنظورِ حقوق الإنسان. ثمَّة غيابٌ لسياسةٍ وطنيَّةٍ محدَّدةٍ ومتماسكةٍ للحمايةِ الاجتماعيَّة، الأمرُ الذي دفعَ إلى تنظيمِ مؤتمرٍ وطنيٍّ حولَ إنشاءِ أرضيَّةٍ للحمايةِ الاجتماعيَّةِ في أيار/مايو 2012، نظَّمَته منظمةُ العملِ الدوليَّة بالتعاون مع المؤسَّسةِ العامَّةِ للضمانِ الاجتماعيّ، واليونيسف، ومنظمةِ الصحةِ العالميَّة، بهدفِ المساعدةِ في توسيعِ تدابيرِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ في البلاد. لكنَّ ذلك لم يُترجم بعدُ في تحوُّلاتٍ محسوسةٍ في السياساتِ الاقتصاديَّةِ ولا في إصلاحٍ جوهريٍّ في نظامِ الحمايةِ الاجتماعيَّة.

وتتضمن أولويَّاتُ عملِ المجتمعِ المدنيّ في هذا المجال النقاط التالية:

• تعديل السياسات الاقتصادية والمالية بحيث تكونُ أكثرَ انسجامًا مع متطلباتِ العدالةِ الاجتماعيَّةِ وتعميمِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ للجميع، وتحريرِ النظامِ من قيدِ الوصفاتِ المعولمة.

• مراجعةُ الإنفاقِ الحكوميّ لجهةِ الحجمِ ووجهةِ الاستخدامِ والفعاليَّةِ بما ينسجمُ مع منظورِ الحقوقِ والعدالة.

• سدُّ الفجواتِ الكبيرةِ في التَّغطية من خلالِ أرضيةٍ للحمايةِ الاجتماعيَّةِ على درجةٍ من التكاملِ على طريقِ التَّغطيةِ الشاملة، بدَيلاً عن الخطواتِ المنفردةِ التي تطالُ فئةً دونَ غيرها.

• ضبطُ الأسعارِ والحدُّ من موجةِ التضخُّم، وتخفيفُ العبءِ الضريبيّ على الفئاتِ الشَّعبيَّةِ والفقراء، والتَّوجُّهُ نحوَ نظامٍ ضريبيٍّ تصاعديٍّ أكثرَ عدالة.

• استعادةُ الدولةِ لكاملِ دورِها في توفيرِ الخدماتِ العامةِ بنوعيَّةٍ جيدةٍ للجميع، لاسيما التعليمِ والصحة.

• التأكيدُ على مشاركةِ المجتمعِ المدنيّ في صناعةِ السياساتِ ومأسسةِ الحوارِ الاجتماعيّ، لا سيَّما في مجالِ السياساتِ الاجتماعيَّةِ والحمايةِ الاجتماعيَّة، والتَّراجعُ عن الإجراءاتِ التقييديَّةِ التي اتُّخذت بحقِّ منظماتِ المجتمعِ المدنيّ والنقاباتِ وحريةِ التعبيرِ والاحتجاج.

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

www.annd.org